



وجهة نظر

أحمد غرباب

Ghurab77@gmail.com

أجمل ما في العيد

ويقولك ما منها إلا تثنين في العالم واحدة معك وواحدة كان يلبسها نابليون بونابرت. ويقولون لك تفضيحات وهم يخفون في حاجات ويرفعون في أخرى وهذه الحركات لاتجدها إلا في الأسواق اليمينية. بعد الاطلاع على أحوال البلد الغريب، والصراعات السياسية التي تجلب الضيق، وأثار الحروب التي لا تنس عدواً ولا صديقاً، وبالنظر إلى حال الشعب الذي يعيش في ضيق وبالكاد يوفر قيمة القمح والدقيق، وفي ظل استمرار مسلسل توم وجيري بين الأحزاب، ودا حس والغراء بين الجماعات المسلحة، وفي ظل ارتفاع عدد الفقراء والنازحين والمرضى البائسين، وبالنظر إلى كسوف الدين التي غرق فيها المواطنين لأنهم عاطلون. لا يعملون ولا حوافز ولا إكراهيات ولا يحزنون وعليه قرنا:

أولاً: اللي معي يدي لي ما يش معي، نعيد كلنا وإلا نبتل كلنا. ثانياً: اعتماد قانون السلام تحية في عرس العيد، ورحم الله كل من قالت: يكفي طلتك علي، مش ضروري عرس العيد". ثالثاً: أطفالنا الحلويين يا فلذات أكبادنا التي تمشي على الأرض يا من نحن لأجلكم نشقى ونكد وتنعب.

رجاء! ما فيش داعي للإحراجات، مش ضروري الواحد منا يخرج لكم جيبه على شأن تصدقوا أننا محيرفين وحالتنا حالة، وبعدين ليش الفلوس يا حلوين؟! العيد غير مراحل التاريخ، والمخيفة هو عيد السلام والمحبة ضروري تنسروا ونشروا طماش، والحدائق كلها زحمة، يكفي عيال المسؤولين أن يلعبوا بالرأجيح والطائرات والقطارات أنتم معكم حارات وإطارات وكبرات وهات يا حركات.

انكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي اللهم ارحم أمي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.



نجيب محمد الزبيدي

الدعوة إلى المصالحة الوطنية؟

ليكن الجميع عند مستوى المسؤولية فالمرحلة الآن تستدعي من الجميع الاحتكام إلى الحكمة وإلى العقلانية وكل ذلك لأجل الشعب والوطن ومن أجل استحقاقات المرحلة أي مرحلة البناء الحقيقي نحو بناء الدولة المدنية الحديثة، وليكن يعلم الجميع فإن المرحلة الجديدة لا تحتاج لمهارات ولا لمناكفات بل تحتاج إلى تعزيز مفاهيم وقضايا الحقوق والمعيشة.

والحقيقة فالشارع اليمني يأمله ينظر من هذه الحكومة أن تقوم بالدور المطلوب منها خلال هذه الفترة الحرجة التي يمر بها البلد ولا سيما في مجال الاقتصاد والأمن.

والذي ينبغي التأكيد عليه أن الدولة أو الحكومة كما تعتقد هي المعنية بإيجاد الحلول التي توفر مناخات الأمن والاستقرار وفقاً للقواعد وفنية أساسها النظام والقانون وعدم إثارة العنصر الطائفية أو المذهبية.

ولعل الجدير ذكره أن فخامة الأخ الرئيس قد طلب الجميع بأن يكونوا عند مستوى المسؤولية، لأننا نريد أن نخرج البلد إلى أفاق الأمن والأمان والتطور والاستقرار.

وها هو الأخ الرئيس عديريه منصور هادي يدعو الجميع إلى التسامح والتصالح والمصالحة الوطنية الشاملة، وفي ذات السياق فإن الرئيس هادي يكرر القول إن لا مستقبل للجميع إلا بيمين موحد، فالبلد اليوم يحتاج منا إلى العمل على تعزيز أواصر الأخوة والوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع والاصطفاف الوطني.

الذي يبعث على الأمل أو التفاؤل أن الشارع اليمني يعي بل ويدرك جيداً بأن مخارج الحوار الوطني قد جاءت لتعبر عن ذلك التوافق الجامع المانع لأي اختلافات في عملية التطبيق على الواقع مستقبلاً في إطار بناء اليمن الجديد الذي يتطلع الكل إلى تشييد بنائه في ظل النظام الاتحادي تحت راية الديمقراطية والوحدة المباركة.

في الأخير نقول: علينا أن نخيب من خلال الوعي والبصيرة آمال من يقفون وراء هذه المؤامرة، فالصوت الذي ينبغي أن يسمع هو الدعوة إلى تآخي أبناء الشعب وتعاونهم لإصلاح حاضرهم ومستقبلهم.



Fathi9595@gmail.com

فتحي الشرماني

سوق سوداء أم ثقافة سوداء؟!

وبحسب فكرة (القابلية للاستعمار) التي تحدث عنها ابن خلدون ومن بعده مالك بن نبي فإن اليمينيين قبلوا أن يتعاملوا مع هذه الأسواق السوداء، وتخلوا عن ضرورة مكافحتها، وإن كانوا يستفيدون منها لتسهيل حياتهم، ولن يصنع اليمينيون تحولهم إلا حين ينتفض الناس - كل الناس - على ثقافة الاحتكار والنهب بوصفه فعلاً جوليياً.. حين ينتفض الناس على هذا الإرث المخجل المكرس لكل معاني الفئوية والشللية والطبقية ونسف كل معاني المواطنة والمساواة والعيش الكريم، وحق الجماهير على من يدير ونهم؛ ذلك أن التجارة المحرمة لا تتعامل مع الشعوب بوصفهم بشرًا لهم حقوق مكفولة وأسواق حرة، وإنما بوصفهم قطعاناً تأكل وتشرب وتلبس مما يتفضل به للصوص.

تظلم الدنيا في وجوههم إذا قويت شوكة السوق المشروعة، وربما يدفعهم انقطاع مصالحهم إلى التهور وحبك مؤامرات وار تكاب فظائع تحاول أن تعيد الأوضاع إلى ما هي عليه، وبالتالي فكيف يكون الحال إذا حصل انقطاع كلي لهذه الأسواق؟ إذن لا نبالغ إذا قلنا: إننا أمام هدم متسلسل لكل قيم المواطنة التي تحفظ لجميع اليمينيين حقوقهم باتزان.. فهي حكاية شعب بأكملة تحرك حياته اليومية سوق سوداء واسعة بحجم رقعة الوطن، وهذه السوق تلتهم كل ما يمكن أن يتداوله الناس في وضح النهار بأسعار مُشاعة يتنافس فيها جميع الباعة.. ولكن مرت السنوات وأصبحت هذه الأسواق بحكم العادة، وبسمحت الدولة لنفسها أن تتعامل معها بوصفها كذلك، فتملقت هذه الأسواق المحرمة وقوي عود أصحابها، حتى غدا الأمر على ما هو عليه اليوم.

والسجائر المهربة، وللدبزل المهرب إلى أفريقيا، وللكتب المدرسية، وللمواد الإغاثية الخاصة بالنازحين، وللموينات الخاصة بالقوات المسلحة.. إلخ، وإلى جانب كل ذلك تزهده اليوم سوق سوداء خاصة بالمشتقات النفطية. هذه هي حياتنا نحن اليمينيين وعلى هذا النحو تسير، وهذه هي الحقيقة التي يتغاضى عنها الكثير ممن يبحثون عن واقع مغاير للرداءة التي تغرق فيها اليوم.. فنحن مستهلكون ورواد أساسيون لهذه الأسواق السوداء التي أصبحنا رهناً لها بعلمنا أو بدون علمنا.. وحين تجري مضايقة إحدى هذه الأسواق فإننا نشعر لا إرادياً بتأزم الحياة وانسداد أفقها؛ لأننا تعودنا العيش مع هذه الأسواق والتصالح مع مروجيها ومصادقتهن من منطلق (كلها طلبة الله)، أما رموز هذه الأسواق وزبانيته فإنهم هم الآخرون

في بلادنا ترتفع وتيرة الأزمة في المشتقات النفطية، وتتكدس الطوابير لأيام أمام المحطات، ومع ذلك تجد الشوارع تختنق بالمركبات المارة، وكأن الأرض تتفجر أنها ما من بتروول وديزل!!.. أفلا يعني هذا أن السوق المنظورة ما هي إلا نسخة مزيفة وقناعاً للسوق السوداء التي هي السوق الأكثر حركة وتداولاً ونشاطاً، وأن هذه السوق هي السوق الرسمية والحقيقية التي تمون الناس باحتياجاتهم من هذه المشتقات؟

حكاية اليمينيين مع الأسواق السوداء لها تاريخ، وتجذرهما في حياتهم جعلها حاجة ضرورة لتسيير عجلة الحياة حتى أصبح انقطاعها يهدد بانهايات وأزمات حادة تعصف بالأمن والاستقرار.. تذكرنا السوق السوداء للسلاح ومثلها للألعاب النارية وأخرى للأدوية المهربة، وغيرها كثير للمنشطات والمنوعات، وللأغذية



يونس الحكيم

المبادرة الخليجية

والذي تكفل بالنجاح عبر رؤى موحدة يطلق عليها مخرجات الحوار التي ستوضع في قالب دستوري يتم عرضها على الشعب للموافقة عليها ومن ثم تدخل حيز التنفيذ، واستطراداً للقول فإن الوطن مر بمحطات تاريخية هامة أبرزها المبادرة الخليجية التي حلت محل الدستور فيما يتعلق ببند نقل السلطة فقط والية الحكم خلال المرحلة الانتقالية (التوافق) حتى وصلنا إلى المحطة التالية، وهي اختتام فعالية مؤتمر الحوار الوطني الشامل والخروج بصيغة توافقية على أساس الشراكة الوطنية بعد إشراك جميع المكونات السياسية والأطراف التي لم تكن ممثلة في المبادرة الخليجية حتى تم

بإقرار البرلمان لقانون الحصانة، لكن قد يسأل البعض ماذا عن بقية البنود المهام التي وردت بما يسمى بالألية التنفيذية للمبادرة، والتي مازالت بعض المهام لم تنفذ إلى الآن وأبرزها إجراء الانتخابات العامة، وللإجابة على هذا وبعيداً عن الجدل القائم حول الفريق الذي صاغها وألحقها بالمبادرة كآلية تنفيذية مزممة ولكننا نعلم طبيعة الظرف الذي مرت به مراحل التوقيع عليها، وعلى أية حال أيا كان صانعوها فقد تم إنجاز العديد من المهام المتعلقة بها أبرزها تشكيل حكومة الوفاق وإزالة أسباب التوتر الأمني والعسكري وإعادة توحيد الجيش والدخول في حوار وطني شامل لا يستثني أحداً

التوقيع عليها في الرياض فقد تم نقل السلطة عبر انتخابات مبكرة أفضت إلى انتخاب الرئيس هادي كرئيس جديد للبلاد خلفاً لصالح الذي أجرته الانتفاضة الشعبية على التنحي وتسليم السلطة، قابله هذا بمنحه الحصانة هو ومن عمل معه من الملاحقة القانونية والقضائية، وهذا أبرز ملامح الفترة الانتقالية الأولى والذي يعكس بجلاء بأن ما حصل بالبلاد كان ثورة شعبية تحقق لها ما أرادت وهو رحيل رأس النظام إلى جانب أن المبادرة الخليجية قد تحققت تنفيذها من خلال مضامينها المتعلقة بقيام النظام بنقل السلطة مقابل حصوله على ضمانات من عدم ملاحقته قضائياً وقانونياً وقد تحقق ذلك

لا يختلف اثنان في أن المبادرة الخليجية قد مثلت المخرج الأمن للبلاد عقب الأحداث التي شهدتها الوطن في مطلع العام 2011م وجنبت البلد أتون الصراعات والانزلاق نحو الفوضى، فالكل مجمع على هذا لكن البعض من هذه القوى ترى في المبادرة الخليجية أنها كل شيء وهي عندها بمثابة دستور دائم مع مضمون المبادرة الذي ارتكز على التسوية السياسية التي تعني نقلاً للسلطة مقابل الخروج الأمن وهذا هو جوهر المبادرة التي تقدم بها الإخوة في مجلس التعاون الخليجي، بمعنى أن المبادرة كمضمون أو كجوهر قد تحققت خلال المرحلة الانتقالية الأولى والمحددة بثلاثة أشهر عقب